

محور أنقرة - الدوحة والمشهد الأردني

لكن ذلك لم يكن يكفي. وبعد إطاحة صدام حسين، بدأ راكب الدراجة يفتش عن وجهة جديدة، لكي لا يقع في هذا السياق يمكن الإشارة إلى الكثير من التفصيلات، غير أن المحنى العام بدأ معبراً عن رغبة الأردن في إحراز حليف مقدر ودائم. وأسلم الرجل الروح بعد أن أوصى ابنه، ومن قبل ابنه أوصى وليّ عهده السابق، شقيقه الحسن بن طلال، بأن يحافظ على الود مع "الكرماء" في الخليج، وجاء ذلك في رسائل منشورة:

بعدئذ جاءت موجة التسوية في المنطقة، وانتظر الحسين الفلسطينين لكي يدخل بكل ثقله في مشروعها. ولما تم اتفاق "أوسلو" لإعلان مبادئ التسوية، وكان حزب العمل هو الذي يحكم، لعب الرجل دوراً مسانداً لذلك المسار، ووثق علاقته بإسرائيل، وأبرم معها "اتفاق وادي عربة" ولم يكن يتوقع أن إسرائيل نفسها ستشهد تغيرات جذرية، وأن الطيف اليميني المتطرف سيصعد إلى الحكم وسيقلب على التسوية وعلى التزامات الدولة، فعاد الأردن إلى الحال الأولى، واضطرت الدراجة إلى البحث عن وجهة جديدة.

الملك الراحل الحسين بن طلال استطاع أن يصنع لبلاده دوراً سياسياً وازناً، لكن الأمور تغيرت على المستوى الجيوسياسي ولم تعد السياسات المحلية ذات تأثير ملموس على مسارات الدول وتعزيز الاستقلال الناجز

في هذا المشهد، وبحكم بعض الاختلاف في السياسات على مستوى دول الوفرة في الخليج، وجد الأردن نفسه في ضائقة لا يخفف منها النزح اليسير من المساعدات، علماً بأن الأردن يمكن أن يوفر بيئة استثمارية في بلاده، لا يوفرها العديد من الدول الأفريقية. ولما انتكست العلاقة مع إسرائيل واستشعرت كل دول الخليج صعوبة احتواء الأردن المقاطع مع اتجاهات كثيرة، والمتحسب من عوامل كثيرة، كالرأي العام في البلاد وصعوبة تبني سياسات راضية عن شأنها إثارة الغضب الشعبي؛ وجدت عمان نفسها مضطرة إلى قياس الأمور بميزان الذهب، وقد كلفها ذلك صدور الإشفاق عن طلب العون المجزي.

وهنا، جاء مؤخرًا دور محور قطر وتركيا، الناشطين في البحث عن نقاط ارتكاز، بصرف النظر عن أماكنها والمساعدتين على إحرازها ومواقفهم السابقة من الدوحة وأنقرة. فقد كانت الحكومة الأردنية قد استهدفت الحلقة الأردنية من تنظيم "الإخوان" ودفعت إلى شقها وتهميشها، وهي إحدى أهم الحلقات في الإقليم. وقد ظنت أنها بذلك، تستنح العون من الآخرين. وحدها مصر التي ساعدت على استمرار العلاقة الوثقى مع الأردن، لكن مصر ليست قادرة على الدعم المادي وأعطيته. وفي هذه الحال، وجدت الدوحة وأنقرة الفرصة مواتية، لأن تؤدي المصالحة الخليجية إلى صرف النظر عنها، لأن كل صيغ المصالحات لا تشمل تخلي الأطراف عن نقاط ارتكازها.

ولعل القطريين والأتراك قرأوا المشهد الأردني جيداً، وعلموا أن الرأي العام فيه لديه الكثير من أسباب النخمة على السياسات التي طالت بلادهم. وهنا يمكن أحد أهم المحفزات على انتهاز الفرصة.

عبدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

في منتصف ستينات القرن الماضي، ومن خلفية عمله السابق كمدرس استراتيجياً في الكلية العسكرية الملكية المصرية؛ قدم جمال عبدالناصر وصفاً لحركة الأردن السياسية، أو بالأحرى حركة ملكها الراحل الحسين بن طلال، فقال، باللهجة المصرية، ما معناه إن العاهل الأردني يشبه راكب الدراجة الهوائية، الذي إن لم يحرك دواساتها ويندفع بها إلى أي وجهة، فإنه سيقع. ذلك لأن الدراجة الهوائية لا تتسع لراكبها أن يتوقف، ولكي لا يقع، يتعين عليه أن يندفع في أي اتجاه متاح؛ هذا الوصف، سواء جاء على لسان قائله، أو أفاض في شرحه الممثلون، يستند إلى حقائق اقتصادية وجغرافية، لاسيما وأن الأردن، كدولة، قد نشأ أصلاً في سياق الرؤية البريطانية لمنظومة الكيانات في المنطقة، وكانت ولادته كدولة عسيرة بحكم الصلف البريطاني الذي كان يشترط على النخب العربية، في خضم عملية تأسيس الكيانات، إذ كانت للندن اعتراضاتها الكثيرة على عبد الله بن الحسين بن علي، على الرغم من كونه رجلاً ظل يُحفظها الولاء.

كانت المملكة الأردنية، منذ تحققها، موصولة بمراكز الثروة العربية، وتتناوب على محاولات الاندماج بها بحكم كونها بلا موارد تغطي اكلاف حياتها. من جانب آخر، ظل عين الحكم فيها متعلقاً بامل العودة إلى حكم سوريا، استطراداً لتجربة فيصل بن الحسين بن علي، الذي أطاح به الفرنسيون عن حكمها قبل أن يُتوج ملكاً على العراق، وبعد التوقيع على العراق، واقترب الحكم في الأردن من الاستقلال، كتملكة، يمتد عمان وجهها إلى العراق الزاخر بالموارد، وحافظت على ما تبقى من هوامش العون من الغرب، لكي تتقدم، وإن كان ببطء، في عملية التنمية التي ساعد الفلسطينيون بعد النكبة على حث خطاها، ثم توالى الكوارث التي حاقت بدول أخرى على ردف الكيان الأردني على مر العقود، برؤوس أموال الفارين من حمم الحروب.

وفي كل الأحوال، ظل الأردن في حاجة إلى العون، واستطاع الملك الراحل الحسين بن طلال أن يصنع لبلاده دوراً سياسياً وازناً يساعد على جلب المعونة. لكن الأمور في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرت على المستوى الجيوسياسي ولم تعد السياسات المحلية ذات تأثير ملموس على مستوى التحكم في مسارات الدول وتعزيز الاستقلال الناجز. وكانت بين مطالبه ووضع البلاد الاقتصادي الصعب.

صحيح أن الاتحاد نجح في دفع الحكومة إلى إقالة الحامدي، لكن الإقالة والحملة الموجهة ضد المرأة التي تعيش بالخارج وتحمل الشهادات العليا توجهان رسالة سلبية للكفاءات التونسية المهاجرة التي تفكر في العودة والمساهمة في إنقاذ البلاد. وسبق أن عادت كفاءات تونسية وشاركت في حكومات مختلفة أو وضعت خططاً لمشاريع في تونس، لكنها أجبرت على العودة من حيث جاءت تحت وقع تشابك مصالح متعدد الدوائر يحكم قبضته على البلاد.

وينظر أن يستمر الاتحاد في حملة الحفاظ على المكاسب خاصة في المؤسسات الحكومية التي يقارب أغلبها على الإفلاس، وتقول الحكومة، إنها تريد حوكمتها، فيما ينظر النقبائين إلى خطط الحكومة على أنها مناوراة لإضعاف هذه المؤسسات والتحصير لخصخصتها، ويعتبرونه خطأ أحمر.

وأياً كانت نوايا الاتحاد من معركة كسر العظم مع الحكومة، فإنه يجد تفهماً واسعاً لدى دوائر عديدة تنظر إليه كصمام أمان أخير أمام فوضى الحكم الحالي وطبقة سياسية عاجزة عن إدارة الدولة وتكتفي بالهروب إلى الأمام وإغراق البلاد بالفقروض لحل أزمته الحالية دون تفكير في مستقبل الأجيال.



من يربح معركة كسر العظم في تونس: النقابة أم الحكومة

التى دخلت في صراع علني مع الاتحاد ووظفت فيه وثائق إدارية. وأرسلت إقالة الحامدي، والحملة التي قادها قادة الاتحاد وأصحابه في وسائل الإعلام، وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، إشارة على أن المنظمة النقابية ذات النقل لا تسمح لأي كان بالهجوم عليها وإثارة التساؤلات والشكوك حول سجلها المالي ودمم رموزها، وهي رسالة لا تلقى عند الحامدي وإنما تحمل تحذيراً لمن سيتم تعينهم مستقبلاً على رأس مؤسسات حكومية بان عليهم أن يقرأوا حساباً للاتحاد ووزنه.

لكن الحملة، وإن كانت أظهرت وزن الاتحاد، إلا أنها طرحت تساؤلات بشأن قدرته على تحمل النقد والاختلاف. ومدى استعداده لفتح الملفات المالية ودرء الاتهامات التي توجه له بالإتفاق المبالغ فيه على الأنشطة، وقضية التفرغ النقابي، واتهامه بعدم الموازنة بين مطالبه ووضع البلاد الاقتصادي الصعب.

صحيح أن الاتحاد نجح في دفع الحكومة إلى إقالة الحامدي، لكن الإقالة والحملة الموجهة ضد المرأة التي تعيش بالخارج وتحمل الشهادات العليا توجهان رسالة سلبية للكفاءات التونسية المهاجرة التي تفكر في العودة والمساهمة في إنقاذ البلاد. وسبق أن عادت كفاءات تونسية وشاركت في حكومات مختلفة أو وضعت خططاً لمشاريع في تونس، لكنها أجبرت على العودة من حيث جاءت تحت وقع تشابك مصالح متعدد الدوائر يحكم قبضته على البلاد.

وينظر أن يستمر الاتحاد في حملة الحفاظ على المكاسب خاصة في المؤسسات الحكومية التي يقارب أغلبها على الإفلاس، وتقول الحكومة، إنها تريد حوكمتها، فيما ينظر النقبائين إلى خطط الحكومة على أنها مناوراة لإضعاف هذه المؤسسات والتحصير لخصخصتها، ويعتبرونه خطأ أحمر.

وأياً كانت نوايا الاتحاد من معركة كسر العظم مع الحكومة، فإنه يجد تفهماً واسعاً لدى دوائر عديدة تنظر إليه كصمام أمان أخير أمام فوضى الحكم الحالي وطبقة سياسية عاجزة عن إدارة الدولة وتكتفي بالهروب إلى الأمام وإغراق البلاد بالفقروض لحل أزمته الحالية دون تفكير في مستقبل الأجيال.

يريد الاتحاد الحفاظ على دوره الوازن في تحديد المسار السياسي في البلاد استجابة لشعار أنصاره "الاتحاد أكبر قوة في البلاد". ولذلك قدمت قيادة النقابة الأكبر في تونس مبادرة الحوار الوطني، والتي كان الهدف المباشر منها إنهاء الخلافات السياسية الحادة بين رؤوس السلطة، وهي خلافات مستمرة منذ الأشهر الأولى التي تلت انتخابات 2019، بسبب صراع الصلاحيات الذي يستمد قوته من تعدد مستمرة منذ الدستور وتناقضها وغياب محكمة دستورية قادرة على التمسك في الخلافات.

ومع تقدم الوقت تجد دعوة الاتحاد إلى الحوار الوطني مشروعية أكبر خاصة بعد أزمة التعديل الوزاري الأخير، ورفض الرئيس قيس سعيد قبول الوزراء لأداء اليمين الدستورية أمامه، ومرور رئيس الحكومة إلى مناورة تقوم على سحب الوزراء المقترحين وتكليف وزراء بالنيابة لإدارة الحقايب منار الخلاف، وهي التي تعود بالأساس إلى وزراء محسوبين على رئيس الجمهورية.

كان يمكن لمبادرة الحوار الوطني أن تحل المشكلة من البداية وتحول دون هذا التصعيد المهيد لعمل المؤسسات الحكومية، لكن المبادرة لم تلق الدعم خاصة من الرئيس سعيد الذي اقترحه الاتحاد ليكون راعياً للحوار، فيما اكتفى رئيس الحكومة ومن ورائه رئيس البرلمان بموافقة باهتة هدفها إحراج رئيس الجمهورية وإظهاره في موقف الرافض لمبادرة تخرج البلاد من أزمته.

ويشعر قادة الاتحاد بوجود توافق ضمنى من الرؤوس الثلاثة للدولة على إفساح مبادرتهم، وأن المبرر ليس فقط أزمة الصلاحيات، ولكن هناك رغبة خفية في الحد من دور السياسي خاصة لدى حركة النهضة التي تتحكم من بوابة تحالفها البرلماني في قرار الحكومة وما تعلق بتعيين شخصيات معادية للاتحاد وعلى استعداد للصدام معه منطلما حصل مع الفة الحامدي رئيسة شركة الخطوط التونسية التي تمت إقالته منذ أيام بسبب معركة لي نراع بينها وبين الطوبوي، وهي الشخصية الأولى

كانت مواقف الاتحاد أكثر راديكالية بسبب ما يعتبره عداء منها للعمل النقابي مثلما ورد في تصريحات الطوبوي منذ أيام. وقال أمين عام الاتحاد إن جزءاً من قيادات النهضة لا يمكن إنكار المبررات الاجتماعية لتحركات الاتحاد، فتونس في أسوأ وضع اقتصادي واجتماعي لها سواء ما تعلق بالتضخم وارتفاع الأسعار وتأثيرها على القدرة الشرائية للناس أو ما تعلق بالخدمات التي يفترض أن تحافظ الحكومات على تقديمها، وهي خدمات متراجعة بشكل كبير خاصة في التعليم والنقل والخدمات الصحية في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن تهميش الفئات الفقيرة التي لا توجد أي جهة نقابية أو اجتماعية تدافع عنها.

أياً كانت نوايا الاتحاد من لي الذراع مع الحكومة، فإنه يجد تفهماً لدى دوائر عديدة طبقة سياسية عاجزة، وتكتفي بالهروب إلى الأمام وإغراق البلاد بالفقروض

ويدافع الاتحاد عن المنضويين تحت لوائه في القطاع العام والخاص، ونجح في فرض زيادات في الأجور وحصول أغلب القطاعات على مزايا وعلاوات، لكن تلك الزيادات أفرغت من أي قيمة وارتفاع تكاليف الحياة، وهي معادلة تضررت منها بصفة مباشرة الفئات الفقيرة التي لا تحصل على أجور أو مساعدات ثابتة بالتوازي مع تدني الخدمات لتراجع الإنفاق الحكومي عليها وتحويله لاسترضاء الاتحاد من ناحية، ومن ناحية أخرى فهذا الإنفاق واقع تحت تأثير الفساد والسرقات والمحسوبية في غياب الرقابة والحكومة الرشيدة وتركيز الحكومة على المعارك والتجاذبات السياسية.

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تشتعل معركة ثالثة أكثر قوة الآن في تونس، بعد معركة رؤوس السلطة الثلاثة (رئيس الجمهورية قيس سعيد، رئيس البرلمان راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة هشام المشيشي)، وهي معركة الحكومة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد).

تختلف هذه المعركة عن سابقتها، فالأولى معركة كلامية تنصّر منها المؤسسات السياسية، لكن الثانية معركة أعمق لأنها تمر مباشرة إلى الإضرابات وتهديد بتعطيل مؤسسات حيوية مثل أنشطة الخطوط الجوية، واللجوء إلى إضرابات محلية توقف عمل الإدارات الخدمية في البلاد، فضلاً عن معارك أخرى في مواقع إنتاج الفوسفات والنظف.

يرفعها النقبائون الممثلون للقطاعات التي تشهد أزمات مع الحكومة، والتي تدافع عن قطاعهم وترفض خصخصتها جزئياً أو كلياً، فإن تصريحات القيادة النقابية، خاصة الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوي تظهر أن المعركة سياسية بالدرجة الأولى، وأن البعد النقابي المطلي هو شيء ثانوي رغم مشروعيتها نقابياً واجتماعياً.

لا يخفي الاتحاد رغبته في الاستقرار في دوره السياسي كضابط للتوازنات القائمة في البلاد، ومساهم فعال في التغييرات التي عرفتها البلاد منذ 2011، فقط لعب دوراً مؤثراً في إسقاط حكومة "الترويكا 2" التي كان يرأسها القيادي في حركة النهضة على العريض بعد موجة الاغتيالات السياسية.

وكان محمداً في الحوار الوطني الذي جرى في 2013 وقاد حركة النهضة إلى تسليم مهامها لحكومة وحدة وطنية أشرفت على التحضير لانتخابات 2014 التي فاز بها حزب نداء تونس في التشريعية، والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في الرئاسة.

ولعب الاتحاد دوراً محمداً في ظهور حكومة يوسف الشاهد واستمرارها وسقوطها، ويريد أن يستمر بنفس الدور مع حكومة المشيشي والحزب السياسي والبرلماني الذي يدعمها، وتقوده حركة النهضة. مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الحركة في الواجهة